



## الدورة التاسعة عشرة

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

## تقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية

## أولاً - مقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2021<sup>(1)</sup>. ويتمحور التقرير حول الحالات الراهنة المعروضة على المحكمة. ويقدم المرفق أهم الإحصاءات ("سنة من عمل المحكمة بالأرقام").

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت المحكمة في 24 قضية، حيث انطوت على 31 متهماً، و 15 حالة قيد التحقيق - جمهورية أفغانستان الإسلامية، جمهورية بنغلاديش الشعبية / جمهورية اتحاد ميانمار ("بنغلاديش/ميانمار")، جمهورية بروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى الأولى والثاني، جمهورية كوت ديفوار، دارفور (السودان)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، جمهورية كينيا، ليبيا، جمهورية مالي، دولة فلسطين، جمهورية الفلبين ("الفلبين") وأوغندا. ويرد عرض عام مفصل للأنشطة المنبثقة عن كل حالة في الجزء الثاني من هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان مكتب المدعية العامة (أو المكتب) يجري 10 تحقيقات أولية.

## ثانياً - الحالات المعروضة على المحكمة

## ألف - الحالة في أفغانستان

## 1- التطورات القضائية

في 16 نيسان/أبريل 2021، قدمت المدعية العامة إخطاراً بشأن وضع طلب التأجيل المقدم من جمهورية أفغانستان الإسلامية بموجب الفقرة 2 من المادة 18، يتضمن تفاصيل الاتصالات بين المكتب وأفغانستان عقب طلب الأخير تأجيل التحقيق الذي أرسلته المدعية العامة إلى الدائرة في 15 نيسان/أبريل 2020.

في 3 أيلول/سبتمبر 2021، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية عدداً من الطلبات المتعلقة بإخطار المدعية العامة والالتماسات التي تسعى للحصول على معالجات فيما يتعلق بالمعلومات والتوعية التي قدمها الضحايا المحتملون في الفترة بين نيسان/أبريل وأب/أغسطس 2021.

الطلبات التالية معلقة حالياً أمام الدائرة التمهيدية الثانية: (1) ثلاثة طلبات لإعادة النظر في قرار 3 أيلول/سبتمبر 2021 المقدمة [من الضحايا المحتملين] في 10 و 20 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، على التوالي؛ (2) "طلب الموافقة لاستئناف التحقيق بموجب الفقرة 2

(1) حرصاً على تقديم أحدث المعلومات إلى الجمعية، تم ذكر بعض التطورات الهامة المختارة التي حدثت في الفترة ما بين 15 أيلول/سبتمبر 2021 والانتهاج من إعداد التقرير.

من المادة 18 من النظام الأساسي " (3) "طلب لاتخاذ تدابير مؤقتة بموجب الفرة 6 من المادة 18 والقاعدة 57" ، حيث تم تقديم كلاهما في 27 أيلول/سبتمبر 2021 من قبل المدعية العامة.

## 2- التحقيقات

واصل مكتب المدعية العامة التعامل مع مجموعة من أصحاب المصلحة لإنشاء شبكات التعاون ذات الصلة وإعداد الأسس لبدء أعمال التحقيق. يشمل هذا العمل التحضيري تحديد وتحليل وإدارة المخاطر، وتقييم المسائل الأمنية واللوجستية، وحيثما كان ذلك مناسباً، الحفاظ على الأدلة.

في 27 أيلول/سبتمبر 2021، قدمت المدعية العامة طلباً للحصول على أمر عاجل أمام الدائرة التمهيدية الثانية يخول المكتب باستئناف تحقيقه في الحالة.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بقلم المحكمة إطلاع الضحايا وممثليهم عن التطورات القضائية وتنظيم جلسات إطلاع عند الطلب.

شكل السياق السياسي والأمني والجائحة والنقص في الموارد تحدياً للتواصل المباشر مع المجتمعات المتضررة. كانت الأولوية الأولى هي لتحديد بشكل موسع الجهات الفاعلة والشركاء المحتملين لقنوات الاتصال للتواصل بكفاءة في أفغانستان. علاوة على ذلك، تولى قسم المعلومات العامة والتوعية بقلم المحكمة بالتعاون مع الشركاء بمراقبة وسائل الإعلام لتتبع ما يتم الإبلاغ عنه عن المحكمة الجنائية الدولية والعدالة، والتصورات والشائعات، وتحديد المعلومات المضللة والمخاوف. تم توفير المعلومات في الوقت المناسب عن التطورات القضائية ذات الصلة من خلال شبكات الشركاء المتواجدة باللغات المحلية.

## باء- الحالة في بنغلاديش / ميانمار

### 1- التطورات القضائية

في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيو 2021، قدم قلم المحكمة ثلاثة تقارير عن أنشطة المعلومات والتوعية التي تم عملها مع المجتمعات المتضررة والضحايا بموجب أمر الدائرة التمهيدية الثالثة إلى قلم المحكمة المؤرخ في 20 كانون الثاني/يناير 2020.

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثالثة طلب "الضحايا" المشترك بشأن جلسات الاستماع خارج الدولة المضيفة، بتاريخ 4 آب/أغسطس 2020.

### 2- التحقيقات

نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 المستمر، أجرى المكتب عدداً محدوداً من البعثات فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية. ومع ذلك، فقد أحرز المكتب تقدماً في جوانب أخرى من تحقيقاته وواصل إحراز تقدم هام في جمع الأدلة. تعامل المكتب مع عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات الحكومية في بنغلاديش، والدبلوماسيون، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإطلاعهم عن التطورات المتعلقة بالحالة. وفي شباط/فبراير و آذار/مارس 2021، أجرى المكتب أنشطة توعية للمجتمعات المتضررة.

في 16 تموز/يوليو 2021، استقبلت المدعية العامة زيارة رفيعة المستوى من سلطات بنغلاديش، تهدف إلى تعزيز التعاون.

واصل مكتب المدعية العامة جهوده لتوسيع شبكة تعاونها، مع احترام كل من بنغلاديش والمنطقة الأوسع، ودعا جميع الأطراف إلى التعاون مع تحقيقاته، بما في ذلك ميانمار. كما قام المكتب برصد الإجراءات القضائية والتحقيقات في هياكل تحقيق و/أو قضائية (دولية) أخرى، وسعى إلى الانخراط عند الاقتضاء.

### 3- أنشطة قلم المحكمة

واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار إطلاع الضحايا وممثليهم عن الجرائم المزعومة المرتكبة ضد سكان الروهينجا عن جميع التطورات القضائية ذات الصلة والخطوات التالية المحتملة. كما أُطلع أيضاً الدائرة التمهيدية، بالاشتراك مع قسم المعلومات العامة والتوعية، من خلال تقارير دورية عن أنشطة التوعية والمعلومات التي يقوم بها قلم المحكمة.

نظراً للقيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19، استخدم قسم المعلومات العامة والتوعية بشكل أساسي وسائل التواصل الاجتماعي لإطلاع المجتمعات المتضررة حيث تم تحديد المخاوف الرئيسية وسوء الفهم من وسائل الإعلام على الإنترنت والشركاء. ونتيجة لذلك، تم إنتاج خمسة برامج إذاعية وبودكاست بالتعاون مع الشريك الإعلامي الدولي بلغة الروهينجا وتم توزيعها رقمياً من خلال الشبكات القائمة. وبهذا الشكل غطوا ولاية المحكمة الجنائية الدولية بالإضافة إلى موضوعات مهمة مثل حماية الشهود والعملية القانونية للمحكمة الجنائية الدولية وأدوار الأطراف والمشاركين في الإجراءات القضائية. كما قام قسم المعلومات العامة والتوعية بتيسير إنتاج برنامج يركز على عمل مكتب المدعي العام.

أجرى قسم المعلومات العامة والتوعية اتصالات مع آلية التحقيق المستقلة في ميانمار لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة ذات الصلة، واستكشاف السبل الممكنة للتعاون ومواءمة اللغة خاصة عند الإشارة إلى الولايات والسلطات المعنية. كما أن قسم المعلومات العامة والتوعية في المراحل النهائية من إصدار تقرير يحدد السياق السياسي والمعلومات الأساسية حول وضع سكان الروهينجا؛ والتصورات والتوقعات المشتركة وسوء الفهم حول المحكمة؛ وقنوات الاتصال والشبكات القائمة. يحتوي التقرير أيضاً على مؤشرات حول أفضل السبل للوصول إلى سكان الروهينجا، بما في ذلك الأدوات وقنوات التوزيع.

## جيم- الحالة في بوروندي

### 1- التحقيقات

أجرى المكتب عدة بعثات فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم المزعومة التي ارتكبت في هذه الحالة، وكذلك لتعزيز شبكات التعاون. وواصل المكتب جمع الأدلة، بما في ذلك مقابلات الشهود بشأن الجرائم قيد التحقيق. وإزاء هذه الخلفية، استفاد مكتب المدعية العامة من التعاون مع الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار الاستجابة لطلبات ممثلي الضحايا للحصول على معلومات. واستمر قسم التوعية في المناقشات مع شبكة الصحفيين البورونديين التابعة للمحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الأعضاء في التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية لتطوير مشاريع تعاون تهدف إلى رفع المعرفة حول البلد بين المجموعات المستهدفة المختلفة بما في ذلك المتخصصون في مجال الإعلام من خلال السكان عموماً وخاصة المجتمع القانوني واللاجئين والأفراد والمجموعات العاملة معهم. ومن أجل توفير مزيد من المعلومات للضحايا والمجتمعات المتضررة، واصل التحالف البوروندي للمحكمة الجنائية الدولية الحملة بالمشراكة مع قسم المعلومات العامة والتوعية لتمرير رسائل تجيب على الأسئلة الرئيسية حول المحكمة الجنائية الدولية من خلال الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات واتساب المخصصة، ومشاركة أدوات التوعية والإجابة على الأسئلة الواردة من المنظمات الأعضاء.

## دال- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### 1- التطورات القضائية

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت الدائرة التمهيدية الثانية الصندوق الاستئماني للضحايا بأن أنشطة ولاية المساعدة المقترحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الوارد في إخطار الصندوق الاستئماني للضحايا بموجب الفقرة (أ) من المادة 50 من لوائح الصندوق الاستئماني للضحايا، لا يبدو لا يبدو أنها تحدد أي قضية تحدها المحكمة مسبقاً.

(أ) المدعية العامة ضد جان بيير بيمبا غومبو

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب السيد بيما الموافقة على استئناف قرار الدائرة الصادر في 18 أيار/مايو 2020 برفض مطالبته بالتعويض عن الأضرار نتيجة لإلغاء دائرة الاستئناف إدانته.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

واصلت المحامية من مكتب المحامي العام للضحايا مهمتها في مساعدة المتقدمين بالطلبات الذين تمثلهم لغرض دمجهم ومشاركتهم في برنامج مساعدة الصندوق الاستئماني للضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعم قلم المحكمة خمس بعثات للممثلين القانونيين للضحايا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

## هاء- حالة جمهورية أفريقيا الوسطى الثانية

### 1- التطورات القضائية

#### (أ) المدعية العامة ضد ألفريد يكاتوم وباتريس إدوارد نغيسونا

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت دائرة الاستئناف استئناف السيد يكاتوم ضد قرار الدائرة الابتدائية الخامسة الصادر في 28 نيسان/أبريل 2020 والذي قضى بأن القضية المرفوعة ضده مقبولة.

في 5 شباط/فبراير 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية بشأن الطلبات المتعلقة بنطاق التهم ونطاق الأدلة في المحاكمة، ورفضت السببين لاستئناف السيد يكاتوم ضد هذا القرار.

بدأت المحاكمة في 16 شباط/فبراير 2021 أمام الدائرة الابتدائية الخامسة، وبدأ تقديم الأدلة من قبل المدعية العامة في 15 آذار/مارس. حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021، أدلى 18 شاهدا بشهاداتهم أمام الدائرة. وتم تقديم شهادة عدد من الشهود الآخرين كتابة.

#### (ب) المدعية العامة ضد محمد سعيد عبد الكاني

في 24 كانون الثاني/يناير 2021، استسلم السيد سعيد، القائد المزعوم والعضو الأعلى في جماعة الميليشيا المعروفة باسم "سيليك"، وتم نقله بعد ذلك إلى الحجز لدى المحكمة، بموجب مذكرة التوقيف الصادرة بحقه في 7 كانون الثاني/يناير 2019. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، مثل السيد سعيد لأول مرة أمام القاضي المنفرد في الدائرة التمهيدية الثانية. في 16 آب/أغسطس 2021، حيث قدمت المدعية العامة المستند الذي يحتوي على التهم مع قائمة الأدلة الخاصة به، وفي 30 آب/أغسطس 2021، إيجاز التأكيد المسبق. السيد سعيد متهم بـ 14 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم أنها ارتكبت في بانغي بين نيسان/أبريل و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وعُقدت جلسة تأكيد التهم في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

في 14 أيلول/سبتمبر 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار غرفة الدرجة الأولى الذي يحدد المبادئ التي تنطبق على طلبات الضحايا للمشاركة، ورفض الاستئناف المقدم من السيد سعيد.

## 2- التحقيقات

في سياق التحقيقات الجارية في الحالة، خاصة فيما يتعلق بالمحاكمة الجارية ضد السيد يكاتوم والسيد نغيسونا والتحضيرات لتأكيد جلسة الاستماع ضد السيد سعيد، أجرى المكتب عدة بعثات تحقيق، من بين أمور أخرى، جمهورية أفريقيا الوسطى.

ظل الحفاظ على التعاون وتعزيزه مع السلطات المنتخبة والمرشحة حديثاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتعزيز واستدامة التعاون من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك البلدان المجاورة، من الأولويات.

استمر المكتب برصد الإجراءات القضائية الجنائية الوطنية وتشجيعها، بالإضافة إلى التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الوطنية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

دعم المكتب القطري للمحكمة الجنائية الدولية بعثات المحكمة بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني للضحايا. استمرت أنشطة ما قبل المحاكمة والمحاكمة المتعلقة بقضية يكاتوم ونغاييسونا، مع تقديم الدعم إلى مكتب المدعي العام، ومحامي الدفاع، والممثل القانوني للضحايا، ومكتب المحامي العام لشؤون الضحايا، وقسم الضحايا والشهود، وأنشطة توعية تركز على الضحايا وعلى الحالات بقيادة المكتب القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى، كما قاد المكتب القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى عملية تستند إلى المعلومات الاستخباراتية للمساعدة في تنفيذ مذكرة توقيف السيد سعيد، مع المعلومات العامة ذات الصلة والأنشطة ذات الصلة بمشاركة الضحايا فيما بعد.

استمرت المناظرة الكبرى حول العدالة بتوفير معلومات عامة بسمه المحكمة الجنائية الدولية والتوعية، ضمن استمرارية شاملة للعدالة الانتقالية. وتم افتتاح مركز للمعلومات الصحفية في المكتب القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين وسائل الإعلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمحامين الذين اتخذوا من جمهورية أفريقيا الوسطى مقراً لهم من متابعة إجراءات قاعة المحكمة القضائية. كما ساعدت مشاركة القائد الرئيسي في زيادة تدفق المعلومات والدعم. وشمل هذا الدعم الذي قدمته المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في تمكين المقرر في بانغي الذي تم من خلاله بث يوم افتتاح محاكمة يكاتوم ونغاييسونا. وقدمت "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى" الدعم اللوجستي والأمني.

استمر تسهيل عملية تقديم الطلبات لمشاركة الضحايا من قبل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار والموارد الميدانية ذات الصلة طوال إجراءات المحاكمة في قضية يكاتوم ونغاييسونا وبدأت في قضية سعيد الجديدة في مرحلة ما قبل المحاكمة. وتواصل الموظفون المعنيون مع مجموعات الضحايا والمجتمعات لإطلاعهم عن الإجراءات وعملية تقديم الطلبات، وجمع المعلومات ذات الصلة. وقام قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بتسجيل وتقييم وإرسال ما مجموعه 1222 من طلبات الضحايا إلى الدوائر في كلتا الحالتين. ويتابع نهج<sup>(2)</sup> تقديم الطلبات الكامل، كان لا بد من عمل التنقيحات على ما يقل عن 60 طلباً، مما يوفر الوقت والموارد ذات الصلة لجميع الجهات الفاعلة المعنية.

في قضية يكاتوم ونغاييسونا، كان محام من مكتب المحامي العام للضحايا يقوم بتمثيل 103 من الجنود الأطفال السابقين؛ ومجموعة أخرى تتكون من 1085 ضحية لجرائم أخرى كان يمثلها محام آخر من مكتب المحامي العام لشؤون الضحايا، بالاشتراك مع أربعة محامين خارجيين. وكان محام من مكتب المحامي العام للضحايا يقوم أيضاً بمساعدة الضحايا الذين يمثلونهم بغرض دمجهم ومشاركتهم في برنامج الصندوق الاستئماني للضحايا للمساعدة الكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي تم إطلاقه في عام 2021.

في قضية سعيد، شارك قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار وزملاؤهم في المكتب القطري في أنشطة تدريبية مكثفة للمحاورين المحليين للتعامل مع الضحايا للمشاركة في مرحلة ما قبل المحاكمة للقضية. كما انخرط الموظفون الميدانيون في قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار مع الضحايا بشكل مباشر في إبلاغهم وجمع نماذج الطلبات. وعينت الدائرة التمهيديّة الثانية محامياً من مكتب المحامي العام للضحايا في 9 يانوار/يناير 2021، لتمثيل المصالح الجماعية للضحايا المتقدمين بطلبات على أساس أولي مؤقت.

قام قلم المحكمة بتسيير ثلاثة بعثات لمحامي الدفاع وأربع بعثات لفرق الممثلين القانونيين للضحايا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وعين قلم المحكمة أيضاً اثني عشر محامياً مناوياً ويسر إيفاد بعثتين فيما يتعلق بهذه الحالة.

## واو- الحالة في الكوت ديفوار

(2) غرفة الاستئناف، المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الكافي، الحكم في استئناف السيد محمد سعيد عبد الكافي ضد قرار الدائرة التمهيديّة الثانية بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2021 بعنوان "قرار يحدد المبادئ التي تنطبق على طلبات الضحايا للمشاركة"، ICC-01/14-01/21-171، 14 أيلول/سبتمبر 2021.

## 1- التطورات القضائية

في 8 أيلول/سبتمبر 2020، أبلغت الدائرة التمهيدية الثانية الصندوق الاستئماني للضحايا أن أنشطة ولاية المساعدة المقترحة في كوت ديفوار، كما هو وارد في الإخطار بموجب الفقرة (أ) من المادة 50 من لوائح الصندوق الاستئماني للضحايا، لا يبدو أنها تحدد أي قضية تحدها المحكمة مسبقاً.

### (أ) المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بلييه غوديه

في 31 آذار/مارس 2021، حكمت دائرة الاستئناف في استئناف المدعية العامة ضد قرار الدائرة الابتدائية الأولى بتبرئة المتهمين بعد تقديم المعطيات أنه لا يوجد قضية تستلزم الرد عليها، وأكدت دائرة الاستئناف بالأغلبية، تبرئة السيد غباغبو والسيد بلييه غودي.

### (ب) المدعي العام ضد سيمون غباغبو

في 19 تموز/يوليو 2021، وافقت الدائرة التمهيدية الثانية على طلب المدعي العام المؤرخ في 15 حزيران/يونيو 2021 لإلغاء مذكرة توقيف سيمون غباغبو. وخلصت الدائرة إلى أن التطورات التي حدثت في مرحلة المحاكمة والاستئناف في قضية لوران غباغبو أوضحت أن الأدلة التي تستند إليها مذكرة توقيف سيمون غباغبو لم يعد من الممكن اعتبارها مستوفية للحد الأدنى من الإثبات المطلوب في المادة 58 (1) (أ) من نظام روما الأساسي.

## 2- التحقيقات

واصل مكتب المدعية العامة جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المزعومة التي ارتكبت خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات من الجانب المعارض للرئيس السابق لوران غباغبو (الكوت ديفوار الثانية).

## 3- أنشطة قلم المحكمة

لم يتلق قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار أي طلبات للمشاركة و/أو جبر الأضرار المتعلقة بالجرائم المزعومة ارتكابها في الحالة. وحتى الآن، لا يزال العدد الإجمالي لطلبات الضحايا للمشاركة الواردة فيما يتعلق بحالة الكوت ديفوار الثانية 3896 طلب.

دعم المكتب القطري في الكوت ديفوار ما مجموعه 30 مهمة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أكمل المكتب القطري في الكوت ديفوار أعمال توسيع مساحة المكتب بتركيب ثلاث وحدات مسبقة الصنع.

على الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19 على قدرة المكتب القطري على القيام بأنشطة تشغيلية، نظم فريق التوعية جلستين إعلاميتين في أبيدجان لمعالجة مخاوف الضحايا واستفساراتهم بعد صدور حكم دائرة الاستئناف في 31 آذار/مارس 2021 الذي أكد التبرئة في قضية غباغبو و بلييه غوديه، بالشراكة مع جمعية الضحايا (كوفيسي) والتحالف الإيفواري من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

في نيسان/أبريل 2021، أجرى المكتب القطري مهمة استخلاص المعلومات في محليتين للتبادل بشأن حملة التوعية لعام 2019 مع المدارس والتفكير في كيفية استئناف الأنشطة في سياق جائحة كوفيد-19.

واصل قلم المحكمة عملية تحديد المجتمعات المتضررة، وموقعها وهاكل الدعم على الأرض من أجل حالة الكوت ديفوار الثانية، بدعم من موظفي قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار في مقر القسم في مالي.

ومثل محامي مكتب المحامي العام للضحايا 729 ضحية الذين شاركوا في قضية غباغبو وبلييه غوديه. وبعد تأكيد دائرة الاستئناف في آذار/مارس 2021 لقرار التبرئة الصادر عن الدائرة الابتدائية الأولى، كان محامي مكتب المحامي العام للضحايا يقوم بمساعدة الضحايا الذين يمثلهم بغرض إدراجهم ومشاركتهم في برنامج مساعدة الصندوق الاستئماني للضحايا في الكوت ديفوار.

قام قلم المحكمة بتعيين تسعة محامين مناوبين وتيسير إجراء خمس بعثات.

## زاي- الحالة في دارفور

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب)

عُقدت جلسة إقرار التهم في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2021. وفي 9 تموز/يوليه 2021، أكدت الدائرة التمهيدية الثانية 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت بين آب/أغسطس 2003 ونيسان/أبريل 2004 على الأقل في كودوم، بنديسي، مكجار ودليج والمناطق المحيطة بها في دارفور بالسودان وأحيل السيد عبد الرحمن للمحاكمة. في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، طلب الدفاع والمدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية إعادة النظر و/أو الموافقة على استئناف قرار تأكيد التهم. الطلبات قيد النظر حالياً أمام الدائرة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت دائرة الاستئناف في ثمانية طعون قدمها السيد عبد الرحمن ضد قرارات الدائرة التمهيدية الثانية، بما في ذلك أربعة قرارات بالإبقاء على احتجازه في انتظار المحاكمة. ومن هذه الطعون، رفضت دائرة الاستئناف جميع الطعون باستثناء واحدة، التي لا تزال قيد النظر.

وقعت المحكمة اتفاقية تعاون مع السودان في سياق قضية عبد الرحمن في 3 و 10 أيار/مايو 2021.

### 2- التحقيقات

في آب/أغسطس 2021، أجرى المدعي العام زيارة رسمية إلى السودان، وهي أول زيارة لبلد حالة منذ توليه منصبه، لتعزيز التعاون مع كل من السلطات الوطنية والسلوك الدبلوماسي في الخرطوم. ووقعت مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون بين المكتب وحكومة جمهورية السودان بشأن التحقيق مع جميع المشتبه بهم الذين أصدرت المحكمة بحقهم أوامر بالقبض عليهم في ختام الزيارة في 12 آب/أغسطس. ومنذ ذلك الحين، يعمل المكتب على تعزيز التعاون في تحقيقاته، لتهيئة الظروف لاستمرار وجود موظفيه في السودان، وتقديم التحقيقات فيما يتعلق بالمشتبه بهم الذين ما زالوا لطفاء والاستعداد للمحاكمة في قضية المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب).

### 3- أنشطة قلم المحكمة

واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار أنشطته في مساعدة الضحايا في عملية تقديم طلب للمشاركة في إجراءات ما قبل المحاكمة. وقد استلزم ذلك إجراء دورات إعلامية وتدريبية مستمرة لمجموعة كبيرة من المحاورين، وجمع معلومات عن الضحايا وطلباتهم، بما في ذلك من خلال التفاعلات المباشرة في الميدان. وبسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، استمر قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار في الاعتماد بشكل كبير على حلول تكنولوجية المعلومات التفاعلية.

قام قسم المعلومات العامة والتوعية بتصميم نظاماً فعالاً من حيث التكلفة يضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمحاكمة والإجراءات الخاصة بعدد من الفئات المستهدفة وعامة السكان على الأرض وبين المغتربين، مع احترام القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وكانت الركائز الأساسية لهذا النهج هي: الجلسات الإعلامية الهجينة؛ وبناء شراكات قوية مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي يمكن أن تضاعف تأثير اتصالات قسم المعلومات العامة والتوعية؛ وإنتاج وتوزيع عدد غير مسبوق من الأدوات السمعية والبصرية والصور المتحركة والرسوم المعلوماتية والمواد المصممة خصيصاً باللغة العربية؛ وإنشاء معرفة قوية بالحالة في وحدة التوعية من خلال العديد من تقارير التخطيط والاجتماعات التشاورية مع الجهات الفاعلة ذات الصلة ومراقبة وسائل الإعلام.

علاوة على ذلك، أنشأ قسم المعلومات العامة والتوعية نظاماً لرصد التصورات حول المحكمة الجنائية الدولية المنشورة عبر الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي باللغة العربية. ونظم قسم المعلومات العامة والتوعية سبعة أنشطة هجينة مع شركاء على الأرض تستهدف المجتمع

المدني المحلي، والمجتمع القانوني، وقادة من مخيمات النازحين داخلياً في دارفور، ووسائل الإعلام، والمغربيين السودانيين، والمجتمع المدني الدولي. تم اختيار المشاركين بناءً على دورهم الرئيسي في المجتمعات والقدرة على توزيع المعلومات وزيادة تأثير الأنشطة.

تم وضع أنظمة للتقنين من توفير المعلومات في الوقت اللازم عن التطورات القضائية لوسائل الإعلام ومن خلالها إلى المجتمعات المتضررة مثل تسهيل المقابلات مع مسؤولي المحكمة، وإنشاء مجموعة واتساب مع ما يقرب من 50 من ممثلي وسائل الإعلام ونظام استجابة سريعة إلى الأسئلة الواردة من الصحفيين وجلسات المعلومات الهجينة وتوزيع مواد إعلامية مخصصة. كان التركيز بشكل خاص على وسائل الإعلام ذات التغطية الوطنية والجمهور الموسع في معسكرات النازحين داخلياً في دارفور. ونتيجة لذلك، تمت تغطية جلسة تأكيد الاتهامات على نطاق واسع في السودان من قبل وسائل الإعلام المهمة وكانت التقارير دقيقة بشكل ملحوظ.

تلقي قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار 912 طلباً من الضحايا في القضية، 631 منها تطلب ترجمة إلى اللغة الإنجليزية. كانت الغالبية العظمى من النماذج الواردة خارج نطاق القضية. تم تقييم 188 منها وإحالتها إلى الدائرة للمشاركة في جلسة إقرار التهم. مع اقتراب موعد المحاكمة، يتوقع قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار أن يرتفع عدد الضحايا.

في 18 كانون الثاني/يناير 2021، عينت الدائرة التمهيدية الثانية محامياً من مكتب المحامي العام للضحايا لمساعدة الضحايا المحتملين لأغراض إجراءات التأكيد، وفي 20 أيار/مايو 2021، كمثل قانوني لمجموعة من الضحايا، ومحامي خارجي لتمثيل مجموعة أخرى في مرحلة ما قبل المحاكمة.

وعين قلم المحكمة اثنين من المحامين المناوبين وتيسير بعثتين لمحامي الدفاع.

## حاء- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### 1- التطورات القضائية

#### (أ) المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو

ما زالت الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في خطط تنفيذ جبر الأضرار الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات، المعتمدة في 2016 و 2017، على التوالي. وحتى الآن، تم الاعتراف بـ 1095 ضحية كمتقيدين من التعويضات في القضية. الموعد النهائي لتقديم طلبات التعويضات هو 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبدأ تنفيذ التعويضات الجماعية القائمة على الخدمات في آذار/مارس 2021.

#### (ب) المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا

ما زالت الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في تنفيذ أمر جبر الأضرار الصادر في 24 آذار/مارس 2017 وأصدرت قرارات بالموافقة على تنفيذ جبر الأضرار الجماعية بشكل دعم نفسي ومساعدة إسكان بديلة. أوشك تنفيذ جبر الأضرار الجماعية بشكل مساعدات تعليمية وأنشطة مدرة للدخل على الانتهاء.

#### (ج) المدعي العام ضد بوسكو نتانغاندا

في 8 آذار/مارس 2021، أصدرت الدائرة الابتدائية السادسة أمراً بشأن جبر الأضرار، حيث حددت قيمة جبر الأضرار الإجمالية التي يتحمل السيد نتانغاندا مسؤوليتها بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي. منحت الدائرة تعويضات جماعية للضحايا مع مكونات فردية باعتبارها الطريقة الأنسب لتوفير نهج شامل لمعالجة الضرر متعدد الأوجه الذي عانى منه العدد الكبير من الضحايا المؤهلين للحصول على تعويضات في هذه القضية.

في 30 آذار/مارس 2021، أكدت دائرة الاستئناف إدانة السيد نتانغاندا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والحكم بعقوبة بالسجن لمدة 30 عاماً الذي فرضته الدائرة الابتدائية.



لا تزال الإستئنافات المقدمة ضد الأمر المتعلق بجبر الأضرار من السيد نتاغاندا وأحد الممثلين القانونيين للضحايا قيد النظر أمام دائرة الاستئناف. وفي سياق هذه الاستئنافات، في 2 تموز/يوليو 2021، رفضت دائرة الاستئناف طلب السيد نتاغاندا بشأن أثر تعليق الأمر المتعلق بجبر الأضرار. وتم إيداع الإستجابات على الإستئنافات في 9 آب/أغسطس 2021، وفي 9 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت دائرة الاستئناف قراراً يتناول العديد من القضايا الإجرائية التي نشأت، بما في ذلك. طلب من الصندوق الاستئماني للضحايا لتقديم ملاحظات بشأن جدارة الاستئنافات.

## 2- التحقيقات

واصل مكتب المدعي العام التعامل مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك تأكيد التعاون في سياق الإجراءات الجارية وتشجيع الإجراءات الوطنية. كما تفاعل مكتب المدعي العام مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف توضيح بعض القضايا ذات الصلة بالقضية المرفوعة ضد سيلفستر موداكومورا.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

على الرغم من القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بقيت المكاتب القطرية في كينشاسا وبونيا تعمل بقيامهم بدعم 66 بعثة. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعب دور رئيسي في دعم عمليات المحكمة.

واصلت المكاتب القطرية دعم أنشطة عملائها في البلد، لا سيما فيما يتعلق بجبر الأضرار في قضيتي *لوبانغا وكاتانغا* في إقليم إيتوري. وعملت المكاتب بالتعاون وثيق مع الصندوق الاستئماني للضحايا، حيث قدمت الدعم اللوجستي والإداري والأمني لموظفي الصندوق خلال مرحلة تنفيذ جبر الأضرار. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ ما مجموعه 3 بعثات لدعم الصندوق من قبل موظفي قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار الميدانيين. وتم عقد ما مجموعه 26 جلسة إعلامية مع الضحايا المباشرين وعمل 69 استشارة فردية بشأن مسألة التعويضات مع ضحايا قضية نتاغاندا. ونظراً لقيود جائحة كوفيد-19، كان ذلك ممكناً باستخدام مزيج من الأساليب وجهاً لوجه وعن بعد.

وبسبب الجائحة وكذلك الحالة الأمنية المتقلبة في إيتوري، توقفت أنشطة التوعية. دعمت وحدة التوعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصندوق الاستئماني للضحايا في تنظيم اجتماعات مع السفراء ووزراء الحكومة والمنظمات غير الحكومية والصحفيين.

ركز المكتب القطري أيضاً على الإعلان عن جبر الأضرار خاصة في قضية *لوبانغا*، من خلال 4 برامج إذاعية في إيتوري وكينشاسا مع راديو أوكابي (للأمم المتحدة) بمشاركة المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا وموظفيه. وكجزء من برنامج توعية المكتب القطري، تم عمل 27 مقابلة إعلامية وشارك موظفو قلم المحكمة في 12 برنامجاً إذاعياً حياً و 10 اجتماعات من بينهم 6 سيدات.

كما دعم موظفو قلم المحكمة أيضاً عمل الخبراء الذين رشحتهم الدائرة الابتدائية السادسة في قضية *نتاغاندا*، وتحديد العمل البديل من خلال تسهيل الاتصالات والاستخدام المكثف لمراقف التواصل بالفيديو بسبب الجائحة. سهّل التواجد الميداني لقسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار عمل الخبراء في جبر الأضرار من خلال توفير بصيرة السياق وإتاحة المقابلات عن بُعد مع 6 ضحايا مشاركين.

تم استلام 527 طلب لجبر الأضرار مرتبطة بقضية *لوبانغا*، وتم تحليلها وإحالتها بواسطة قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار إلى الصندوق الاستئماني للضحايا.

وقام قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بدعم الدائرة الابتدائية بشكل ناشط في قضية *نتاغاندا* من خلال توفير تحديد وعمل عينات من المستفيدين المحتملين من جبر الأضرار. وشمل ذلك القائمة النهائية للضحايا المشاركين الذين قد يصبحون مستفيدين من جبر الأضرار، فضلاً عن الاحتياجات العاجلة لعينة من الضحايا تم تحديدها بدعم من ممثليهم القانونيين. تعاون قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار مع الصندوق الاستئماني للضحايا والممثلين القانونيين للضحايا في تنفيذ أوامر الدائرة الابتدائية المتعلقة بجبر الأضرار في القضية. يواصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار تقديم خدمات التحليل القانوني وإدارة قواعد البيانات ذات الصلة.

وفي إجراءات جبر الأضرار في قضية *نتاغاند/*، استمر تمثيل 1846 ضحايا الهجمات و 283 من الأطفال الجنود السابقين بمحاميين من مكتب المحامي العام لشؤون الضحايا. وفي 23 تموز/يوليو 2021، عينت الدائرة الابتدائية الثانية المحامي المذكور ليمثل بشكل عام مصالح وحقوق جميع المستفيدين المحتملين من التعويضات في سياق إجراءات جبر الأضرار.

يتم تمثيل 283 ضحية بمحام خارجي فيما يتعلق بإجراءات جبر الأضرار بقضية *كاتانغا*، ويقوم بتمثيل 39 ضحية محام من مكتب المحامي العام لشؤون الضحايا. ومن بين الضحايا البالغ عددهم 1255 الذين تم قبولهم للحصول على تعويضات في قضية *لوبانغا*، هناك 565 يمثلهم مكتب المحامي العام للضحايا و 690 يمثلهم محام خارجي. ويمثل محام من مكتب المحامي العام للضحايا 634 من الجنود الأطفال السابقين.

ساعد قلم المحكمة فرق الممثلين القانونيين للضحايا في عمل تسع بعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## طاء- الحالة في جورجيا

### 1- التحقيقات

نفذ المكتب عدة بعثات تحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وواصل العمل مع السلطات الوطنية ذات الصلة ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك لتحقيق التعاون في سياق التحقيق الجاري.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

استمر المكتب القطري بدعم بعثات مكتب المدعي العام إلى جورجيا، والحفاظ على التعاون مع السلطات المضيفة والجهات الفاعلة ذات الصلة في جورجيا. ونظراً لأزمة جائحة كوفيد-19، تمكن المكتب القطري من عقد أحد عشر اجتماع توعية مع المجتمعات المتضررة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عندما سمحت القيود، بمشاركة حوالي 230 فرداً. وساعد المكتب القطري الصندوق الاستئماني للضحايا في تنفيذ أنشطته في مجال التوعية فيما يتعلق ببرنامج مساعدة الصندوق في جورجيا مع المجتمعات المتضررة ووسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني. واصل المكتب القطري عقد اجتماعات لتبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية الجورجية وممثلي المجتمع المدني، فضلاً عن توفير المعلومات ذات الصلة لمختلف وسائل الإعلام. وقام المكتب القطري، بالتعاون الوثيق مع المقر الرئيسي، بتوفير المعلومات ذات الصلة لعامة الناس والمجتمعات المتضررة والضحايا عبر مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ووفقاً لتقديرات المكتب القطري، تم الوصول إلى حوالي مليون شخص عبر وسائل الإعلام المختلفة أو منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

## ياء- الحالة في كينيا

### 1- التطورات القضائية

#### (أ) المدعي العام ضد بول جيتشيريرو

في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سلم السيد جيتشيريرو نفسه إلى السلطات الهولندية بموجب مذكرة توقيف صادرة عن الدائرة التمهيدية الثانية على أساس الجرائم المشتبه بها ضد إقامة العدل المتمثلة في التأثير الفاسد على شهود المحكمة. في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مثل السيد جيتشيريرو لأول مرة أمام الدائرة التمهيدية (أ). وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، قطعت الدائرة القضية المرفوعة ضد السيد جيتشيريرو من القضية المرفوعة ضد السيد بيبيت. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، وافقت الدائرة على طلب السيد جيتشيريرو بالإفراج المؤقت رهناً بشروط تستند على القاعدة 119.

في 8 آذار/مارس 2021، رفضت دائرة الاستئناف استئناف مكتب المحامي العام للدفاع ضد قرار الدائرة التمهيدية (أ) بشأن انطباق القاعدة 165 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على هذه القضية، بصيغتها المعدلة مؤقتاً. وفي 30 نيسان/أبريل 2021، تلقت الدائرة التمهيدية (أ) مذكرات خطية من الأطراف، لتحل محل جلسة تأكيد التهم وفقاً للقاعدة 165 (3)؛ تم تقديم الردود على تلك الطلبات في 7 و 18 أيار/مايو 2021.

في 15 تموز/يوليو 2021، أكدت الدائرة التمهيدية (أ) ثمانية تهمة بارتكاب جرائم ضد إقامة العدل يُزعم أنها ارتكبت بين نيسان/أبريل 2013 وأيلول/سبتمبر 2015 وأحالت السيد غينشر إلى المحاكمة. وفي 27 تموز/يوليو 2021، رفضت الدائرة التمهيدية (أ) طلب الدفاع الموافقة على استئناف قرار تأكيد التهم.

## 2- التحقيقات

واصل المكتب جمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يُدعى أنها ارتكبت ضد إقامة العدل في هذه الحالة، والتشجيع على تسليم الأفراد المتبقين الذين صدرت بحقهم أوامر بالقبض عليهم فيما يتعلق بجرائم المادة 70 ضد إقامة العدل. واستمر المكتب أيضاً في تلقي معلومات عن مزاعم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في الفترة بين 2007 و 2008.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

قام قلم المحكمة بتعيين أربعة محامين مناوبين ويسر إيفاد بعثتين فيما يتعلق بهذه الحالة.

## كاف- الحالة في ليبيا

### 1- التحقيقات

قام المكتب بعدة بعثات إلى دول مختلفة لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يُزعم أن جميع أطراف النزاع ارتكبتها. وكما تم إبرازه في تقاريره إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وآخرها في 17 أيار/مايو 2021، واصل المكتب جهوده للمضي قدماً في التحقيقات المتعلقة بكل من القضايا الجديدة الحالية والمحتملة، وطلب الدعم من الدول وأصحاب المصلحة لتنفيذ مذكرات الاعتقال المعلقة. وفي هذا الصدد، تلقى المكتب تقارير عن حالات وفاة مزعومة لاثنتين من المشتبه بهن، وهما السيد الورفلي والسيد التهامي، ويقوم بالتحقق من هذه الادعاءات. وفي إطار أنشطته الاستقصائية، واصل المكتب تحقيق التعاون من عدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك توسيع وتعزيز شبكة تعاونه الحالية لتحقيق مزيد من التقدم في تحقيقاته.

## 2- أنشطة قلم المحكمة

مثل محامو مكتب مكتب المحامي العام الضحايا الذين تواصلوا بالفعل مع المحكمة فيما يتعلق بقضية القذافي لأغراض الإجراءات القضائية الناشئة عن الطعن الذي قدمه الدفاع بشأن المقبولية.

بسبب عدم وجود تطورات قضائية في القضايا والحاجة إلى تحديد أولويات الموارد المتاحة، تقتصر أنشطة قسم المعلومات العامة والتوعية في هذه الحالة على متابعة التطورات على أرض الواقع وتحديث قوائم الاتصال.

## لام- الحالة في مالي

### 1- التطورات القضائية

(أ) المدعي العام ضد المهدي

بعد قرار الدائرة الابتدائية الثامنة بالموافقة على خطة تنفيذ جبر الأضرار المحدثة للصندوق الاستئماني للضحايا في آذار/مارس 2019، استمر التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومن المتوقع أن يستمر حتى عام 2022.

(ب) المدعي العام ضد الحسن أو عبد العزيز أو محمد أو محمود ("السيد الحسن")

استمرت المحاكمة، التي بدأت في 14 تموز/يوليو 2020 أمام الدائرة الابتدائية العاشرة، طوال الفترة المتبقية من عام 2020 و عام 2021. وبدأ الادعاء بتقديم الأدلة في 25 آب/أغسطس 2020. واعتباراً من 15 أيلول/سبتمبر 2021، أدلى 40 شاهداً بشهاداتهم وأدلى عدد من الشهود الآخرين بشهادات خطية. وفي 1 تموز/يوليو 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية العاشرة بشأن طلب المدعي العام للإشعار بإمكانية تعديل التوصيف القانوني للوقائع في التهم.

## 2- التحقيقات

قام المكتب بعمل عدة بعثات للتحقيق في الجرائم المزعومة في هذه الحالة. واستمر بلقي التعاون من السلطات الوطنية والشركاء الآخرين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة - على وجه التحديد، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

## 3- أنشطة قلم المحكمة

قدم المكتب القطري في مالي الدعم التشغيلي إلى 50 بعثة كما تلقت جميع كيانات المحكمة العاملة في مالي دعماً إدارياً ولوجستياً وأمنياً. وبالإضافة إلى المراقبة الأمنية للنشطة، وبالتعاون الوثيق مع النظام الموحد للأمم المتحدة في مالي، تم تقديم الإجازات والإرشادات وتقييمات المخاطر ودعم البعثات الداخلية، خاصة في تمبكتو. أكمل المكتب القطري تجديد الموقع الدائم للأنشطة السرية باستخدام شراكة الأمم المتحدة والحلول المحلية. وقام الموقع بإجراء معظم جلسات الإدلاء بالشهادة عن بعد في سياق المحاكمة الجارية للحسن.

قدم مكتب مالي القطري الدعم التشغيلي والإداري للصندوق الإستئماني للضحايا خلال منح التعويضات الرمزية التي تبلغ قيمتها يورو واحد إلى حكومة مالي وللمجتمع الدولي من خلال اليونسكو تقديراً للأضرار التي عانى منها جميع سكان مالي والمجتمع الدولي بسبب تدمير المباني المحمية في تمبكتو.

وبالتنسيق مع قسم المعلومات العامة والتوعية، وزع المكتب القطري في مالي إلى وسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني منتجات وسائل الاتصالات التي أنتجها قسم المعلومات العامة والتوعية والتي تغطي بدء تقديم الأدلة وإفادات الشهود. وتم أيضاً عمل مشاورات مع ممثلي وسائل الإعلام لجمع تعليقاتهم على المواد الإعلامية التي ينتجها قسم المعلومات العامة والتوعية.

استجابةً للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، استمر قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بتنظيم جلسات إعلامية عن بعد لوسطائه. أتاحت هذه الجلسات جمع معلومات إضافية عن الطلبات الواردة، لمعرفة السياق الذي يعيش فيه الضحايا وتقديم المشورة والدعم النفسي للوسطاء خلال فترة الجائحة. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 31 أيار/مايو 2021، وبمساعدة وسطاء في الميدان، حدد المكتب مسبقاً أكثر من 300 ضحية جديدة.

في قضية المهدي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بمعالجة ما مجموعه 836 طلب لجبر الأضرار وإرسالها إلى الصندوق الإستئماني للضحايا. كما أن جميع الضحايا المشاركين في الإجراءات القضائية يمثلهم محامٍ خارجي.

في قضية الحسن، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار جهوده للوصول إلى الضحايا وجمع المزيد من الطلبات وعلاوة على ذلك، فقد سجل ما مجموعه 527 طلباً وتقييمها وأحالتها إلى الدائرة الابتدائية. وبسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، استمر قلم المحكمة باستخدام وسائل بديلة للوصول إلى الضحايا دون تعريض سلامة أي من الجهات الفاعلة المعنية للخطر. ويمثل جميع الضحايا المشاركين في الإجراءات فريق من ثلاثة محامين خارجيين.

قام قلم المحكمة بتيسير أربعة بعثات لمحامي الدفاع وثلاثة بعثات للمثلي الضحايا القانونيين. كما عين تسعة محامين مناوبين وتيسير ثمانية بعثات.

## ميم- الحالة في أوغندا

## 1- التطورات القضائية

### (أ) المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة حكمها في 4 شباط/فبراير 2021 وقرار العقوبة في 6 أيار/مايو 2021. وأدين السيد أونغوين بارتكاب 61 جريمة ضد الإنسانية وجرائم حرب وحُكم عليه بالسجن لمدة 25 عاماً.

استأنف السيد أونغوين كلا القرارين وما زال هذين الاستئنافين معلقين حالياً. لقد أثار 90 سبباً للاستئناف ضد إدانته و 12 سبباً للاستئناف ضد الحكم. وفي سياق هذين الاستئنافين، تشمل القرارات الإجرائية الصادرة قرارات 11 حزيران/يونيو و 20 آب/أغسطس 2021، حيث أصدرت دائرة الاستئناف قرارات تتناول وسائل مشاركة الضحايا في كلا الاستئنافين.

تتظر الدائرة الابتدائية في إجراءات جبر الأضرار، حيث أن الطلبات الرئيسية مقرر تقديمها في أيلول/سبتمبر 2021. وأصدرت الدائرة تعليمات إلى قلم المحكمة لإجراء جرد شامل للضحايا المباشرين وغير المباشرين المحتمل أن يكونوا مؤهلين للحصول على تعويضات جبر الأضرار.

## 2- التحقيقات

واصل المكتب استكشاف أدلة وسبل لاعتقال أو تسليم جوزيف كوني، القائد المزعوم لجيش الرب للمقاومة. كما واصل المكتب تشجيع الإجراءات الوطنية المتعلقة بكلا طرفي النزاع.

## 3- أنشطة قلم المحكمة

قام قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بتحديث الدائرة الابتدائية بشكل منتظم بشأن قائمة الضحايا المشاركين وأي طلب لإعادة بدء الإجراءات. كما أنها تعمل حالياً على عملية تحديد المتضررين الذي أمرت بها الدائرة الابتدائية في 6 أيار/مايو 2021 ضمن أمرها المتعلق بتقديم طلبات جبر الأضرار وستقدم تقريرها النهائي حول هذا التحديد بالإضافة إلى ملاحظاتها حول جبر الأضرار بحلول 6 كانون الأول/ديسمبر 2021. تم تقديم التقرير الأولي لتحديد المتضررين في 5 تموز/يوليو 2021.

على الرغم من قيود السفر بسبب جائحة كوفيد-19، فقد دعم المكتب القطري في كمبالا الأنشطة في أوغندا كما أنه يعمل أيضاً كمساند احتياطي للوجستيات للعمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب القطري الدعم لما مجموعه 58 مهمة.

واصل المكتب القطري تسهيل الوصول المباشر إلى محاكمة أونغوين، مما يعزز المشاركة المفيدة للضحايا وأصحاب المصلحة المعنيين وإدارة توقعاتهم فيما يتعلق بالنتائج المحتملة للمحاكمة. ومن خلال شبكة من قادة الرأي والقادة المحليين والمنظمات المجتمعية، نظم المكتب القطري ما مجموعه 300 نشاط توعوية. وصلت هذه الأنشطة المباشرة وجهاً لوجه إلى 25470 شخصاً في شمال أوغندا. كما شهدت هذه الفترة صدور الحكم وقرار العقوبة في القضية. أعلن المكتب عن هذه المراحل القضائية الهامة من خلال محاور المشاهدة والاستماع الإذاعي التي تم إنشاؤها في 22 قرية ضمن مواقع القضية الأربعة لتتيح للمجتمعات المتضررة متابعة الإجراءات القضائية الحية. كما تم بث النطق بالحكم على الهواء مباشرة على محطتين تلفزيونيتين وطنيتين، وتم بثه على الهواء مباشرة بلغة الأشولي على أربع محطات إذاعية محلية. وفي غياب زيارة فعلية إلى لاهاي بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد، اجتمع قادة المجتمع المؤثرون وممثلو مجموعات المجتمع المدني في غولو لمتابعة النطق بالحكم وإصدار الحكم بالعقوبة، وكان لديهم مشاركة عن بعد مع المسجل والمدعي العام و محامي دفاع السيد أونغوين والممثلين القانونيين للضحايا. كان الاجتماع مناسبة للمشاركة في أي أسئلة وتعليقات بشأن الحكم والعقوبة ومناقشة المراحل التالية من الإجراءات.

تم إجراء 221 مقابلة مع وكالات أنباء مختلفة وشارك موظفو قلم المحكمة بجوالي أربعين برنامجاً إذاعياً مباشراً التي استضافتها محطات إذاعية مجتمعية وباللغة العامية في كافة أنحاء شمال أوغندا. إلى جانب بث 1010 رسائل إذاعية التي تم قسمها إلى سبعة سلسلات، وصلت هذه البرامج التفاعلية إلى ما يقرب من 28 مليون شخص. وتم نشر أربعة سلسلات من الأسئلة

والأجوبة التي تناولت الأسئلة الشائعة حول محاكمة السيد أونغوين قبل وبعد صدور الحكم وصدور العفوية في صحتين يوميتين وطنيتين، مما أعطى عامة الشعب ووسائل الإعلام معلومات دقيقة وواقعية حول مواضيع مختلفة.

خلال الجائحة، استخدم المكتب القطري بشكل مكثف منصة الرسائل القصيرة المجانية، حيث شارك 12000 شخص وإطلاع الضحايا والمجتمعات المتضررة عن قضية أونغوين. بالإضافة إلى ذلك، تمكن الوجود الميداني لقسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار قادراً من تقديم الدعم للمنظمات، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة التي سعت لطلب الموافقة على تقديم ملاحظات "أصدقاء المحكمة". وفي هذا الصدد، وإلى جانب توفير التوجيه الفردي، أجرى قلم المحكمة تدريباً عن بعد لـ 36 منظمة مقرها في أوغندا. استجاب قلم المحكمة للطلبات المخصصة فريداً للحصول على معلومات من ضحايا الحالة والضحايا الجدد المحتملين للقضية، وتواصل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية فيما يتعلق بتحديد المتضررين والملاحظات بشأن جبر الأضرار.

ومن بين الضحايا المشاركين حالياً في قضية أونغوين البالغ عددهم 4 095 ضحية، هناك 1 501 ضحية يمثلها محام من مكتب المحامي العام للضحايا و 2 594 ضحية من محامي خارجي.

قام قلم المحكمة بتيسير ست بعثات لمحامي الدفاع وأربع بعثات لممثلي الضحايا القانونيين.

## نون- حالة السفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية الهيلينية ومملكة كمبوديا

### 1- التطورات القضائية

بناء على طلب من اتحاد جزر القمر، وجدت الدائرة التمهيدية الأولى، في 16 أيلول/سبتمبر 2020، أن المدعية العامة لم تصحح الأخطاء التي حددتها الدائرة سابقاً وأنها ارتكبت أخطاء جديدة في تقييمها لخطورة الحالة (الحالات) المحتملة. ومع ذلك، قررت الدائرة عدم الطلب من المدعية العامة إعادة النظر في قرارها مرة أخرى. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، طلب اتحاد جزر القمر الموافقة على استئناف هذا القرار. وأصدرت الدائرة قراراً بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 برفض طلب الموافقة على الاستئناف بالأغلبية.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

قدم الضحايا الذين يمثلهم محام من مكتب المحامي العام للضحايا العام ومحام خارجي ملاحظات في الإجراءات المذكورة أعلاه.

## عين - الحالة في دولة فلسطين

### 1- التطورات القضائية

في 5 شباط/فبراير 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً بشأن طلب الادعاء بموجب المادة 19 (3) لإصدار حكم بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في فلسطين". وجدت الدائرة أن (1) دولة فلسطين هي دولة طرف في النظام الأساسي؛ (2) بالأغلبية، أن دولة فلسطين مؤهلة بأنها "الدولة التي وقع السلوك المعني على أراضيها" لأغراض المادة 12 (2) (أ) من النظام الأساسي؛ (3) بالأغلبية، تمتد الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في الحالة في دولة فلسطين إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

### 2- التحقيقات

في 3 آذار/مارس 2021، أعلن المكتب عن فتح تحقيقه في الحالة. في 21 آذار/مارس 2021، تلقى المكتب زيارة من وزير خارجية دولة فلسطين، بهدف استكشاف سبل تعزيز التعاون. كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع دولة فلسطين في 15 حزيران/يونيو 2021. وكان يقوم المكتب بتقييم أفضل السبل لمواجهة التحديات الفريدة التي تنشأ في هذه الحالة مع الأخذ في الاعتبار بيئة العمل، وطاقات الموارد وعبء العمل الثقيل.

### 2- أنشطة قلم المحكمة

واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إطلاع الدائرة التمهيدية على آخر المستجدات بشأن أنشطة التوعية التي يقوم بها قلم المحكمة فيما يتعلق بالحالة<sup>(3)</sup>. قدم كلا القسمين معلومات عامة عن الحالة لشبكة من المحاورين. أجاب قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار على استفسارات الضحايا ونظم جلسات إعلامية بحسب الطلب.

وعلاوة على ذلك، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار وقسم المعلومات العامة والتوعية، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، حسب الاقتضاء، العمل معاً لتحديث الرسائل على موقع المحكمة على الإنترنت. وقام قسم المعلومات العامة والتوعية برسم مخطط فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل لتحديد السياق السياسي والتصورات والمعرفة بشأن المحكمة والشركاء المحتملين ضمن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع القانوني.

أعلن قسم المعلومات العامة والتوعية عن جميع التطورات القضائية الرئيسية، بما في ذلك القرار المتعلق بالاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين ("القرار")<sup>(4)</sup> وبيان المدعي العام بشأن فتح تحقيق. كما قامت بإنتاج وتوزيع مواد إعلامية باللغتين العبرية والعربية، بما في ذلك بيان صحفي ووثيقة تحتوي على إجابات للأسئلة الأكثر شيوعاً فيما يتعلق بالقرار. بالإضافة إلى رسائل البريد الإلكتروني المستهدفة، تم إبلاغ عامة الجمهور والمغتربين بالتطورات من خلال المنشورات على موقع المحكمة على الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي. كما أجرى المتحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية ورئيس وحدة الشؤون العامة عدة مقابلات وأجابوا على استفسارات وسائل الإعلام بالتنسيق الوثيق مع مكتب المدعي العام حسب الاقتضاء.

كما وضع قسم المعلومات العامة والتوعية نظاماً لرصد التصورات على وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية باللغة العربية أيضاً ومشاركة التقارير مع أقسام قلم المحكمة ذات الصلة ومكتب المدعي العام. ساهمت مراقبة وسائل الإعلام على فهم الأسئلة والمخاوف الرئيسية المتعلقة بالقرار وكذلك دعم المتحدث باسم المحكمة الجنائية الدولية في تعامله مع وسائل الإعلام للمساهمة في توضيح المفاهيم الخاطئة وإدارة التوقعات.

## فء- الحالة في الفلبين

### 1- التطورات القضائية

في 24 أيار/مايو 2021، قدمت المدعية العامة، في إيداع سري، "الطلب الموافقة على إجراء تحقيق وفقاً للمادة 15 (3)". وفي 14 حزيران/يونيو 2021، قدمت المدعية العامة نسخة منقحة من الطلب. وفي 27 آب/أغسطس 2021، أحال قلم المحكمة إلى الدائرة إقرارات الضحايا بموجب المادة 15 (3) من النظام الأساسي والقاعدة 50 (3) من القواعد. وفي 15 أيلول/سبتمبر 2021، أذنت وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على بدء التحقيق في الحالة في الفلبين، فيما يتعلق بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ويُزعم أنه تم ارتكابها على أراضي الفلبين بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 و 16 آذار/مارس 2019. في سياق ما يسمى بحملة "الحرب على المخدرات".

### 2- أنشطة قلم المحكمة

خلال عملية المادة 15 (3) في حالة الفلبين، نظم قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار عدة جلسات إعلامية مع الأفراد والمنظمات التي لديها معرفة بسياق هذه الحالة. قام قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار بجمع وتقييم 212 من التواصلات حول آراء مجموعات الضحايا بشأن تحقيق محتمل من قبل مكتب المدعي العام. قدم قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار تقريراً شاملاً عن ذلك في 27 آب/أغسطس 2021 (ICC-01/21-11-AnxI-Red). كما أحال إلى الدائرة التمهيدية 204 من إقرارات الضحايا التي تم تقييمها على أنها تدخل في نطاق طلب مكتب المدعي العام من الدائرة التمهيدية للموافقة على فتح تحقيق. بعد موافقة الدائرة على فتح

(3) أنظر النسخة المنقحة المتوفرة للعموم من "تقرير قلم المحكمة الثاني عشر عن أنشطة المعلومات والتواصل المتعلقة بالضحايا والمجتمعات المتضررة في الموقف"، ICC-01/18-148-Red، 12 آب/أغسطس 2021.

(4) الدائرة التمهيدية الأولى، "قرار بشأن" طلب الادعاء بموجب المادة 19 (3) لإصدار حكم بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في فلسطين"، 5 شباط/فبراير 2021، ICC-01/18-143.

تحقيق، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار التواصل مع شبكاته لتعميم المعلومات، وشرح القرار وكذلك الخطوات التالية.

## قاف- الحالة في فنزويلا

### 1- التطورات القضائية

في 28 أيار/مايو 2021، قدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية طلباً للمراقبة القضائية إلى الدائرة التمهيديّة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية من قبل جمهورية فنزويلا البوليفارية وفقاً للمادتين 15 و 3-21 من النظام الأساسي والقاعدة 2-46 من قواعد لوائح المحكمة، عقب إشارة المدعية العامة في تقريرها الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2020 حول الدراسات الأولية، حيث أنه منذ نيسان/أبريل 2017 على الأقل، ربما تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل "السلطات المدنية وأفراد القوات المسلحة و الأفراد الموالين للحكومة". وطلبت فنزويلا في إيداعها من الدائرة التمهيديّة ممارسة الرقابة القضائية على التحقيق الأولي الذي يجريه مكتب المدعي العام. وفي 14 حزيران/يونيو 2021، رفضت الدائرة التمهيديّة الأولى طلب فنزويلا للمراجعة القضائية بشكل قاطع.

### راء - طلبات القبض والتسليم غير المنفذة

طلبات القبض والتسليم الصادرة عن المحكمة بحق 12 فرداً المعلقة هي كالاتي: (5)

- (1) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012؛
- (2) أوغندا: جوزيف كوني وفينسنت أوتسي، منذ عام 2005؛
- (3) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عام 2009؛ وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله باندا، منذ عام 2014؛
- (4) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وبول غيشيرو وفيليب كيكويش بيت، منذ عام 2015؛
- (5) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛ والتهامي محمد خالد، منذ عام 2013؛ ومحمود مصطفى بوسايف الورفلي، منذ 2017

### ثالثا - الدراسات الأولية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب المدعي العام دراسات أولية في 10 حالات.

أكمل المكتب دراسته الأولية مع العزم للمضي قدما في الحالتين في فلسطين والفلبين. كما أنهى المكتب تقييمه فيما يتعلق بثلاثة دراسات أولية أخرى وهي: المملكة المتحدة/العراق، وقرر عدم طلب فتح تحقيق، بعد أن خلص إلى أنه لن يتم قبول أي من القضايا المحتملة الناشئة عن الحالة أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ نيجيريا وأوكرانيا مع العزم على استيفاء معايير فتح التحقيق في كلتا الحالتين. ونشر المكتب تقريرا عن أنشطة الفحص التمهيدي في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020.

فيما يتعلق ببوليفيا، عقب الإحالة الواردة من حكومة بوليفيا في 4 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن الحالة في أراضيها، قام المكتب بتحليل المعلومات التي قدمتها الحكومة البوليفانية إلى جانب معلومات من مصادر موثوقة أخرى بهدف الانتهاء من تقييمها عما إذا كان السلوك المزعوم - الأفعال التي يُزعم أنه تم ارتكابها فيما يتعلق بحواجز الطرق بكافة أنحاء البلاد في آب/أغسطس 2020 - ترقى إلى مرتبة الجرائم بموجب نظام روما الأساسي.

(5) وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بعدد من الأفراد، تلقت المحكمة معلومات من مصادر مختلفة تفيد بأنهم ماتوا. ومع ذلك، فإن المعلومات الرسمية في كل حالة مطلوبة لإثبات الوفاة المبلغ عنها. يبقى أمر التوقيف ساري المفعول إلى أن تأمر المحكمة بخلاف ذلك.



وفي كولومبيا، واصل المكتب تقييم التقدم المحرز في الإجراءات الوطنية ذات الصلة التي نفذتها السلطات الكولومبية في إطار نظام العدالة العادي وقانون العدالة والسلام والنظام القضائي الخاص من أجل السلام. في 15 حزيران/يونيو 2021، أصدر المكتب تقرير استشاري مرجعي يشير إلى وضع الدراسة الأولية ويدعو أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم آرائهم حول الدور الذي يجب أن يلعبه المكتب في الدراسة الأولية الذي يواجه إجراءات محلية طويلة الأجل ومتعددة المستويات، واقتراح تطوير إطار عمل مرجعي للمضي قدماً. وقد تم تقديم الإطار في شكل هيكلية لدعوة الردود، لينظر فيها المدعي العام الحالي.

وفي غينيا، واصل المكتب إجراء تقييم المقبولية بغرض تحديد ما إذا كانت الإجراءات الوطنية الجارية قد أُبطلت بسبب عدم الرغبة أو عدم القدرة على تنفيذ الإجراءات بشكل فعلي في غضون فترة تأخير معقولة. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقب ورود تقارير عن أعمال عنف انتخابية وعرقية، أصدرت المدعية العامة بياناً عاماً دعت فيه جميع الفاعلين السياسيين وأنصارهم إلى الهدوء وضبط النفس، وأدانت استخدام الخطابة التحريضي. كما تابع المكتب عن كثب التطورات المتعلقة بانقلاب 5 أيلول/سبتمبر 2021.

فيما يتعلق بالعراق/المملكة المتحدة، في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أغلق مكتب المدعي العام الدراسة الأولية للحالة. على الرغم من تحديد العديد من المخاوف بشأن الطريقة التي قامت بها سلطات المملكة المتحدة بعمل الإجراءات ذات الصلة، لم يكن المكتب على قناعة بأنه يمكن له الإثبات في سياق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 18 أمام المحكمة، أن أعمال التحقيق و/أو قرارات الادعاء التي اتخذتها السلطات المختصة المحلية أثبتت أنه تمت حماية أشخاص، بالمعنى المقصود في المادة 17 (2) من النظام الأساسي.

فيما يتعلق بنيجيريا، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن مكتب المدعية العامة الانتهاء من دراسته الأولية، بعد أن خلص إلى أنه توجد أسس معقولة للاعتقاد بأنه تم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأنه تم استيفاء المعايير القانونية لفتح تحقيق. ونظراً لقدرة المكتب التشغيلية المحدودة، وقبل اعتماد قرار بشأن التماس الموافقة القضائية للمضي قدماً، واصل المدعي العام إجراء استعراض أعماله لتحديد الأولويات في جميع الحالات والقضايا من أجل إدارة عبء عمل المكتب ضمن حدود الموارد المتوفرة والنظر جميع السبل لهذا العمل التكميلي على المستوى الوطني و/أو الإقليمي.

فيما يتعلق بفلسطين، في 3 آذار/مارس 2021، أعلن المكتب عن فتح تحقيقه في الحالة، عقب قرار الدائرة التمهيدية الأولى الصادر في 5 شباط/فبراير 2021 (انظر أعلاه). وفي 12 أيار/مايو 2021، أصدر المدعي العام بياناً وقائياً يثير القلق بشأن تصاعد أعمال العنف في المنطقة، بما في ذلك احتمال ارتكاب جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

فيما يتعلق بالفلبين، في 24 أيار/مايو 2021، طلب المكتب الموافقة القضائية للبدء بالتحقيق في الحالة، بعد أن أنهى دراسته الأولية وخلص إلى أنه توجد هناك أسساً معقولة للاعتقاد بأنه تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأنه تم استيفاء المعايير القانونية لفتح تحقيق. في 15 أيلول/سبتمبر 2021، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على بدء التحقيق في الحالة (انظر أعلاه).

فيما يتعلق بأوكرانيا، في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن مكتب المدعي العام الانتهاء من دراسته الأولية، بعد أن خلص إلى أنه توجد هناك أسساً معقولة للاعتقاد بأنه تم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأنه تم استيفاء المعايير القانونية لفتح تحقيق. ونظراً لقدرة المكتب التشغيلية المحدودة، وقبل اعتماد قرار بشأن التماس الموافقة القضائية للمضي قدماً، واصلت المدعية العامة إجراء استعراض أعماله لتحديد الأولويات في جميع الحالات والقضايا من أجل إدارة عبء عمل المكتب ضمن حدود الموارد المتوفرة والنظر جميع السبل لهذا العمل التكميلي على المستوى الوطني و/أو الإقليمي.

فيما يتعلق في حالة فنزويلا الأولى، أكمل المكتب تقييمه للولاية القضائية الموضوعية، خلص إلى أنه توجد هناك أسساً معقولة للاعتقاد بأن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة قد حدثت في فنزويلا منذ نيسان/أبريل 2017 على الأقل. وفي سياق مقبولة التقييم، طلب المكتب من السلطات الفنزويلية معلومات حول الإجراءات المحلية ذات الصلة ومدى توافرها مع متطلبات نظام روما الأساسي. وفي 15 حزيران/يونيو 2021، أعلنت المدعية العامة المنتهية ولايتها أنها ستسلم استنتاجات الدراسة الأولية إلى المدعي العام القادم للنظر فيه واتخاذ القرار النهائي بشأنه.

فيما يتعلق بحالة في فنزويلا الثانية، عقب الإحالة الواردة من حكومة فنزويلا فيما يتعلق بالحالة في أراضيها، واصل مكتب المدعية العامة تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومة الفنزويلية إلى جانب معلومات من مصادر موثوقة أخرى، بهدف الوصول إلى تحديد ما إذا كان السلوك المزعوم يرقى إلى مستوى جرائم نظام روما الأساسي. وفي هذا السياق، سعى المكتب للحصول على معلومات ذات صلة بتقييم المكتب لهذه المسألة.

## رابعاً- الأنشطة المتعلقة بالتنظيم والإدارة والدعم القضائي

### 1- الانتخابات والتعيينات

في 11 آذار/مارس 2021، انتخب قضاة المحكمة القاضي بيوتر هوفمانسكي رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات، بأثر فوري. وانتُخب القاضيان لوز ديل كارمن إيبانيس كارانزا وأنطوان كيسيما-مبي ميندوا نائبين أول وثاني للرئيس على التوالي. والسيد كريم أ.أ. خان، الذي انتخبته جمعية الدول الأطراف كمدعي عام للمحكمة لمدة تسع سنوات، أعطى تعهده الرسمي وتولى منصبه رسمياً في 16 حزيران/يونيو 2021.

### 2- تأثير جائحة كوفيد-19 على العمليات

واصلت المحكمة استجابتها متعددة المستويات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. ونظراً للتنفيذ السريع لترتيبات العمل الجديدة بالإضافة إلى الحلول المبتكرة في قاعات المحكمة للقيام بعمل إجراءات قضائية هجينة تنطوي على حضور مشاركين جسدياً وكذلك أولئك المتصلين عن بعد، تمكنت المحكمة من القيام بعمل إجراءاتها القضائية مع تأخيرات محدودة فقط. ومن أجل حماية صحة الموظفين وسلامتهم، نفذت المحكمة مرحلة انتقالية تدريجية ليقوم الموظفين بالعمل من مبانيها. وفي استجابتها للجائحة، عملت المحكمة عن كثب بموجب مشورة سلطات الدولة المضيفة، هولندا. كما واصلت المحكمة تنفيذ تدابير مماثلة في كافة مكاتبها القطرية وفي مكتب الاتصال التابع لها في الأمم المتحدة في نيويورك، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

### 3- مدونة قواعد السلوك القضائية للمحكمة

إعتباراً من 27 كانون الثاني/يناير 2021، دخلت نسخة منقحة من مدونة قواعد السلوك القضائية للمحكمة حيز التنفيذ، حيث تضمنت التعديلات التي اعتمدها قضاة المحكمة بعد المناقشات في معتكفهم الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. عند مراجعة المدونة لتعكس أفضل الممارسات، أكد القضاة مجدداً التزامهم القوي بأعلى المعايير الأخلاقية. وتم إجراء تعديلات رئيسية تتعلق بالنزاهة، مثل الإشارة الصريحة إلى الزمالة القضائية، والحظر الصريح لأي شكل من أشكال التمييز والمضايقة وإساءة استخدام السلطة، وفقرة جديدة تتوسع بالالتزامات الأخلاقية فيما يتعلق بانتخاب الرئاسة. توضح المدونة المنقحة طبيعتها الملزمة، فضلاً عن النص على أن بعض الالتزامات الأخلاقية لا تزال سارية المفعول على القضاة السابقين. وإضافة مفاهيم هامة مثل الولاء للمحكمة وتتوسع أيضاً فيما يتعلق باستقلالية القضاء.

#### 4- تعيين مركز تنسيق للمساواة بين الجنسين

في 8 آذار/مارس 2021، أعلنت المحكمة عن تعيين مركز تنسيق للمساواة بين الجنسين. يساعد مركز التنسيق هذا قيادة المحكمة في جهودها لتعزيز السياسات المتعلقة بنوع الجنس في كافة أنحاء المحكمة ومعالجة المسائل المتعلقة بظروف عمل المرأة في المؤسسة، بما في ذلك التوازن بين الجنسين على جميع مستويات التوظيف. تشمل المهام الرئيسية لمركز التنسيق رصد التقدم الذي تحرزه المحكمة في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ الدفاع عن المسائل التي تؤثر على المرأة والنوع الاجتماعي؛ تقديم المشورة الفردية؛ زيادة الوعي من خلال البرامج التدريبية وورش العمل والفعاليات؛ وتقديم المشورة بشأن أهداف التكافؤ بين الجنسين.

#### خامساً- الخلاصة

أحرزت المحكمة تقدماً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراءاتها التمهيدية والمحاكمة والاستئناف وجبر الأضرار، فضلاً عن التحقيقات والدراسات الأولية التي أجراها مكتب المدعي العام. ومن بين التطورات الملحوظة، إدانة متهم واحد والحكم عليه؛ تم تأكيد حكيمين ابتدائيين عند الاستئناف؛ بدأت محاكمة ومواصلة تقديم الأدلة في محاكمة أخرى؛ تم تأكيد التهم ضد اثنين من المتهمين؛ تم إحالة اثنين من المشتبه بهم إلى المحكمة؛ تم فتح تحقيق جديد؛ واختتمت أربعة دراسات أولية. خضعت المحكمة لتغيير كبير في القيادة بانتخاب قضاة جدد ورئيس جديد ومدعي عام جديد، بالإضافة إلى أنشطتها القضائية والادعاء العام التي تشارك بنشاط في عملية المراجعة الهادفة إلى تعزيز المؤسسة.

## المرفق

## سنة من عمل المحكمة بالأرقام

أين	ماذا	تفاصيل وملاحظات
	15 حالة قيد التحقيق؛ 23 قضية	أفغانستان - لا قضية؛ بنغلاديش/ميانمار - لا قضية؛ بروندي - لا قضية؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية الأولى، (1) جان بيير بيمبا غومبو، و(2) جان بيير بيمبا وأخرون؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى - القضية الثانية، (3) ألفريد بكتوم وياتريس- إدوارد نغاييسونا؛ وكوت ديفوار - (4) لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه، و(5) سيمون غباغبو؛ ودارفور (السودان)، (6) عمر النشير، و(7) أحمد محمد هارون، و(8) علي محمد علي عبد الرحمن، و(9) عبد الله بندا، و(10) عبد الرحيم محمد حسين؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية - (11) توماس لوبانغا، و(12) بوسكو نتانغاندا، و(13) جيرمان كاتانغا، و(14) سيلفستر موداكومورا؛ وجورجيا - لا قضية؛ وكينيا - (15) والتر أوسايري باراسا، و(16) فيليب كيكوش بيت؛ و(17) بول حيتشيرو؛ وليبيا - (18) سيف الإسلام القذافي، و(19) ألتهامي محمد خالد، و(20) محمود مصطفى بوسايف الورفلي؛ ومالي - (21) أحمد الفقي المهدي، و(22) الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود؛ ودولة فلسطين - لا قضية؛ والفلبين - لا قضية، وأوغندا - (23) دومينيك أونغوين، و(24) جوزيف كوني وفينسنت أوتي.
في قاعة المحكمة	189 جلسة استماع مع إدلاء 55 شاهداً بشهاداتهم	أدلى 55 شاهداً بشهاداتهم، ومثل 24 شاهداً شخصياً أمام المحكمة في لاهاي، وأدلى 31 شهود بشهاداتهم بواسطة رابط فيديو عن بعد.
	11 798 ضحية مشاركة <sup>(6)</sup>	يشمل هذا الرقم أكثر من 2 100 ضحية في قضية أنتاغندا، وحوالي 4 100 في قضية أنجوين، و 1 188 في قضية بكتوم/نغاييسونا، و 1 681 في قضية الحسن؛ 188 في قضية عبد الرحمن في الدائرة التمهيدية؛ و 255 فرد فيما يتعلق بإجراءات الجبر في قضية لوبانغا؛ و 809 في قضية المهدي. ويمثل الضحايا محامون خارجيون ومن مكتب المحامي العام للضحايا بمسورات مختلفة؛ وفي (الدائرة التمهيدية) المذكورة، وقضية أنتاغندا، يمثل محامي من مكتب المحامي العام للضحايا جميع الضحايا المشاركين؛ وفي قضية المهدي وقضية الحسن، يمثل محامون خارجيون جميع الضحايا؛ وفي قضايا لوبانغا وأونغوين وبكتوم/نغاييسونا وعبد الرحمن، ينقسم الضحايا إلى مجموعات مختلفة ويمثلهم محامون خارجيون ومن مكتب المحامي العام للضحايا على التوالي (وفي قضية بكتوم/نغاييسونا بالتحديد، يتولى محام من مكتب المحامي العام للضحايا تمثيل الضحايا بجانب أربعة محامين خارجيين).
	إصدار 817 قراراً و 114 أمراً	القرارات: باستثناء المرفقات والنسخ المحجوبة والترجمات - 579؛ الأوامر: باستثناء المرفقات والنسخ المحجوبة والترجمات - 118.

(6) أصبح عدد متزايد من الضحايا المشاركين في الإجراءات طالبي جبر الأضرار عندما دخلت القضية مرحلة جبر الأضرار كما في قضية كل من المهدي ولوبانغا وأنتاغندا وقريباً أنجوين. وتتداخل أرقام الضحايا المشاركين في الإجراءات وطالبي/المستفيدين من جبر الأضرار إلى حد كبير إذ يختار العديد من الأفراد الأداتين على استمارات طلباتهم المقدمة إلى المحكمة. كما أن الضحايا من محاكمة بيمبا السابقة (الذين يزيد عددهم على 5000 فرد) وغباغبو بليه جوديه (أكثر من 700) لم يعودوا مشاركين في الإجراءات القضائية بل أصبحوا مستفيدين محتملين من الصندوق الاستئماني للضحايا من خلال ولايته لتوفير المساعدة.

<p>سعيد (2) استئناف موضوعي (29 حزيران/مايو 2021) استئناف موضوعي (14 أيلول/سبتمبر 2021)</p> <p>يكاثوم ونجيسونا (2) استئناف موضوعي (9 تشرين الأول/أكتوبر 2020) استئناف موضوعي (5 شباط/فبراير 2021)</p> <p>عبد الرحمن (7) استئناف موضوعي (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) استئناف موضوعي 2 (8 تشرين الأول/أكتوبر 2020) استئناف موضوعي 4 (18 كانون الأول/ديسمبر 2020) استئناف موضوعي 5 (18 كانون الأول/ديسمبر 2020) استئناف موضوعي 6 (5 شباط/فبراير 2021) استئناف موضوعي 7 (2 حزيران/يونيو 2021) استئناف موضوعي 9 (27 آب/أغسطس 2021)</p> <p>الحسن (2) استئناف موضوعي 2 (22 شباط/فبراير 2021) استئناف موضوعي 3 (1 تموز/يوليو 2021)</p> <p>غيتشرو (1) استئناف موضوعي (8 آذار/مارس 2021)</p>	<p>14 استئنافاً تمهيدياً</p>	
<p>تتضمن النسخ الأصلية والترجمات والمرفات والنسخ المصوّبة والمحجوبة. ويبلغ مجموع الصفحات المودعة بسجلات المحكمة 96 889 صفحة.</p>	<p>إيداع 8 719 طلباً</p>	
<p>يتولى قسم دعم المحامين التابع لقلم المحكمة الإدارة المركزية والتنسيق في كل أنشطة الدعم اللوجستي والإداري المقدمة لمحامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا وفرق عملهم، وخلال الفترة التي شملها التقرير، تولى تسهيل إرسال 52 بعثة إلى دول الحالات. وقد أمّن قسم دعم المحامين الدعم لـ 16 فريق للدفاع و 12 فريق للضحايا، بما في ذلك 183 عضواً من فرق الدفاع في قضية كل من لوبنغا، وكاتنغا، وإنتاغندا، وبمبا، وأغنيو، وإيليه غوديه، وأونغوين، والمهدي، وبندا، والقذافي، والحسن، ويكاثوم، ونغابيسونا؛ وعبد الرحمن، وغيتشرو وسعيد و 56 عضواً من فرق الممثلين القانونيين للضحايا في قضية كل من لوبنغا الأولى والثانية، وكاتنغا، وبمبا، وبندا، والنشير، والحسن، والمهدي، وأونغوين، ويكاثوم، ونغابيسونا. وعبد الرحمن وعين قسم دعم المحامين التابع لقلم المحكمة 36 محامياً منتدباً.</p>	<p>مساعدة مؤمنة بناءً على طلب 28 فريقاً لمحامي الدفاع والضحايا (باستثناء ممثلي الدول والممثلين المعيّنين بحالات)</p>	
<p>بلغ العدد الإجمالي للأشخاص قيد الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما بين 6 و 9 أشخاص: السيد أنتاغندا، والسيد أونغوين، والسيد الحسن، والسيد يكاثوم والسيد نغابيسونا، والسيد عبد الرحمن، والسيد غيتشرو (ذهب في وقت لاحق إلى الإفراج المؤقت)، السيد سعيد وشاهد محتجز.</p>	<p>6 إلى 9 أشخاص قيد الاحتجاز</p>	<p>خلف قاعة المحكمة</p>
<p>يحتوي هذا الرقم أيضاً على معلومات المتابعة ذات الصلة بشأن نماذج الضحايا الفردية التي تمت معالجتها بواسطة قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، بما في ذلك على سبيل المثال قرارات الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن استمارات التعويض الفردية للضحايا (المهدي، لوبانغا).</p>	<p>تلقي 5 494 استمارة للمشاركة في الإجراءات و/أو جبر الأضرار</p>	
<p>عدد الشهود المحميين يعادل تقريباً رقم العام الماضي بينما زاد عدد الأتباع بشكل طفيف مقارنة بالتقرير السابق. في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، تم إغلاق العديد من قضايا الحماية، في حين تم إدخال المزيد من القضايا في الحماية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (في الوقت الحالي يوجد 113 شاهداً تحت الحماية مع 660 من أتباعهم). تستند الأرقام المقدمة إلى المتوسطات المحسوبة على مدى 12 شهراً بما في ذلك الفترة المشمولة بالتقرير.</p>	<p>حماية 106 شاهد و 583 من الأتباع تمت حمايتهم أو نقلهم</p>	
<p>بالإضافة إلى ذلك، أُضيف 32 شخصاً إلى قائمة مساعدي المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، مما رفع العدد الإجمالي إلى 427 شخصاً.</p>	<p>تم قبول 55 مرشحاً في قائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مما رفع العدد الإجمالي إلى 904 شخصاً</p>	

<p>واصل مكتب المدعية العامة تحليل المعلومات الواردة بشأن ارتكاب جرائم مزعومة من المحتمل أن تدخل في اختصاص المحكمة. ومن 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021، سجل مكتب المدعية العامة 696 بلاغاً مقمداً بموجب المادة 15، منها 500 بلاغاً خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح؛ و 40 بلاغاً غير متصل بالحالات القائمة حالياً ويحتاج إلى مزيد من التحليل؛ و 70 بلاغاً متصل بحالات جاري تحليلها فعلاً؛ و 86 متصل بتحقيق أو محاكمة.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب خلال الفترة نفسها 192 3 بنداً من المعلومات الإضافية المتصلة ببلاغات سابقة.</p>	<p>استلام 696 بلاغاً بموجب المادة 15</p>	
<p>الترجمة الشفوية في المحكمة وفي المؤتمرات: جلسات الاستماع في المحكمة، الندوات/الموائد المستديرة، زيارات الوفود، جلسات الإحاطة للمنظمات غير الحكومية/الدبلوماسية وغيرها - 2 514 يوم عمل للمترجمين الشفويين، 679 يوم عمل للمترجمين الشفويين الميدانيين والتشغيليين.</p>	<p>193 3 يوم عمل للمترجمين الشفويين</p>	
<p>تتضمن المحاضر المتصلة بلسات الاستماع 27 241 صفحة باللغة الفرنسية 29 564 صفحة باللغة الإنكليزية، وتتضمن المحاضر غير المتصلة بلسات الاستماع 93 صفحة باللغة بالفرنسية و 83 صفحة باللغة الإنكليزية،</p>	<p>56 805 صفحة أو 842 محضراً متصلاً بلسات الاستماع، و 176 صفحة أو 4 محاضر غير متصلة بلسات الاستماع</p>	
<p>تم طلب 42 316 صفحة مستندات قضائية للترجمة وأنجز منها 6 447 صفحة. كما تم طلب 3 560 صفحة لمستندات غير قضائية وأنجز منها 3 372 صفحة.</p>	<p>طلب ترجمة 45 876 صفحة؛ إنجاز 9 819 صفحة</p>	
<p>زيارات كبار الشخصيات - 43 زيارة: 457 فرداً شاركوا في 30 زيارة لأصحاب المصلحة (دبلوماسيون، ومنظمات غير حكومية، ومحامون، ومدعون عامون، وصحفيون) 921 زائر للمعلومات العامة (الطلبة الجامعيين والجمهور العام، جميعهم عن بعد) 505 فرداً حضروا جلسات الاستماع في الأوقات التي كان يُسمح فيها لعدد محدود من الجمهور بالتواجد في صالات العموم. بشكل عام، على الرغم من تنظيم الزيارات والأحداث الافتراضية عن بعد، فقد انخفضت الأرقام بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد، مع الزيارات والأحداث الفعلية التي تجري منذ آذار/مارس 2020 بشكل استثنائي فقط. تم أداء اليمين للقضاة المنتخبين حديثاً وكذلك المدعي العام بموجب إجراءات صارمة تتعلق بجائحة كوفيد-19.</p>	<p>استقبال 1 903 زائراً (بما في ذلك الزوار عن بعد)</p>	
<p>في الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى موقع المحكمة على الإنترنت ما مجموعه 592 6 014 مشاهدة و 2 431 124 زائراً، بما في ذلك 1 478 096 زائراً جديداً. واجتذبت خدمات البث المباشر لجلسات المحكمة 31 740 612 ودخول من 184 دولة. وتم نشر 235 مقطع فيديو جديد على موقع اليوتيوب واجتذب 2 930 818 مشاهدة. وتم توزيع 148 بياناً صحفياً على قائمة بريدية تضم ما يقرب من 6 500 صحفي وأصحاب مصلحة آخرين حول العالم. وأجريت أكثر من 230 مقابلة مع مسؤولين في المحكمة. وواصل قسم الإعلام والتوعية المشاركة بنشاط مع الجماهير العالمية من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة. وحصل حسابا المحكمة على تويتر (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) على أكثر من 590 570 ألف متابع، منهم 145 508 متابعين جدد، وكان للحسابين على فيسبوك أكثر من 280 ألف إعجاب و 260 ألف متابع، واجتذبت صفحتنا المحكمة على إنستغرام أكثر من 000 65 متابع، مما يضمن مشاركة واسعة لرسائل المحكمة المختلفة والحملات والمنتجات الإعلامية والمرئيات المبتكرة لجمهور موسع. وتم استخدام موقع فيسبوك لايف أيضاً بنجاح لبث المزيد من جلسات الاستماع للمحكمة الجنائية الدولية لجمهور أكثر عالمية.</p>	<p>6 014 592 مشاهدة لموقع المحكمة على الإنترنت، و 2 930 818 مشاهدة لموقع اليوتيوب، و 570 590 من متابعي موقع التويتر</p>	
<p>خلال الفترة المشمولة بالتقرير: 2 284 طلباً لوظائف قصيرة الأجل، و 8 328 طلباً لوظائف ثابتة، مع توظيف 77 شخصاً بعقود محددة المدة و 60 شخصاً في وظائف قصيرة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل 165 موظفاً في وظائف ممولة من الخدمات المؤقتة العامة، 50 منهم في وظائف قصيرة الأجل و 4 في وظائف فنية للموظفين المبتدئين.</p>	<p>معالجة 10 612 طلباً للعمل، مع توظيف 137 شخصاً، و 851 موظفاً في وظائف ثابتة</p>	
<p>كان هناك 231 متدرّباً داخلياً و 56 موظفاً فنياً زائراً من بينهم 6 موظفين فنيين زائرين يتلقون رواتب شهرية من المحكمة بتمويل من منحة المفوضية الأوروبية و موظف فني واحد زائر حصل على راتب شهري من المحكمة ممول من الصندوق الاستئماني لتطوير المتدربين والمهنيين الزائرين</p>	<p>تعيين 231 متدرّباً داخلياً و 56 موظفاً فنياً زائراً</p>	

<p>تحدد التوجيهات الرئاسية إجراءات تنفيذ اللوائح والقرارات والمقررات المعتمدة من قبل جمعية الدول الأطراف، بما في ذلك اللوائح والقواعد المتعلقة بالتمويل والموظفين وتخطيط البرامج والميزانية. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير توجيه رئاسي واحد. وتتعلق التعليمات الإدارية بالإجراءات والسياسات والمسائل التنظيمية ذات الاهتمام العام. وصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمس تعليمات إدارية. وتتعلق المنشورات الإعلامية بإعلانات تصدر لمرة واحدة أو لمسألة تنسم بأهمية مؤقتة مثل، في جملة أمور، التغييرات في جداول المرتبات والاستحقاقات، وتشكيل اللجان والمجالس. وصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثمانية منشورات إعلامية.</p>	<p>إصدار توجيه رئاسي واحد، و5 تعليمات إدارية، و8 منشورات إعلامية</p>	
<p><b>عمليات المراجعة الخارجية:</b> مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ ومراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وتقييم هيئات الرقابة للمحكمة؛ وتقييم ركائز المحكمة الجنائية الدولية؛ تقييم هيئات الرقابة قيد التنفيذ. <b>عمليات التدقيق الداخلي:</b> منصة تدفق العمل القضائي؛ حوكمة المشروع وتنفيذه (تشرين الأول/أكتوبر 2020)، إدارة العقود (كانون الأول/ديسمبر 2020)، عملية الشراء: مراجعة التقييم الفني (شباط/فبراير 2021)، تقييم فعالية استراتيجيات إعداد الدولة وتقليصها وإغلاق مكاتبها (أيار/مايو 2021)، التدقيق بفعالية تنفيذ عملية التدقيق على أساس المخاطر والإمتثال للسياسة المعمول بها (حزيران/يونيو 2021)؛ <b>الخدمات الاستشارية:</b> تم أداء 5 خدمات استشارية</p>	<p>القيام بعمليتين للمراجعة الخارجية، و5 عمليات للمراجعة الداخلية، وتقديم 5 خدمات استشارية</p>	
<p>أكمل مكتب المدعية العامة 86 بعثة إلى البلدان التي ليست من بلدان الحالات، من أجل، في جملة أمور، جمع الأدلة، وفرز الشهود ومقابلتهم، وضمان استمرار التعاون مع الشركاء. وأكمل قلم المحكمة 132 بعثة إلى بلدان الحالات، و83 بعثة إلى البلدان التي ليست من بلدان الحالات، كما أكمل 76 بعثة إضافية إلى بلدان الحالات و44 بعثة إلى بلدان ليست من بلدان الحالات مع هيئات أخرى منها هيئة الرئاسة، والدوائر، وجمعية الدول الأطراف، والصندوق الاستئماني للضحايا، ولجنة المراجعة، واللية الرقابة المستقلة.</p>	<p>إكمال 469 بعثة</p>	
<p>نظمت المحكمة بين 1 أيلول/سبتمبر 2020 ونهاية آب/أغسطس 2021 إجمالاً 434 اجتماعاً وورشات عمل للتوعية بما في ذلك دارفور (11)، جمهورية إفريقيا الوسطى (108)، الكوت ديفوار (5)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (8)، جورجيا (13)، كينيا (1) وأوغندا (288). واستفاد من هذه الاجتماعات إجمالاً 39 351 فرداً، منهم في دارفور (407)، جمهورية إفريقيا الوسطى (12644)، الكوت ديفوار (330)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (210)، جورجيا (228)، كينيا (77) وأوغندا (25 455).</p>	<p>تنظيم 434 اجتماعاً وورشات عمل للمجتمعات المتضررة واستفادة نحو 39 351 شخصاً منها</p>	<p>في الميدان</p>
<p>تشمل هذه مواد إذاعية وتلفزيونية للمحكمة ومواد محلية بالاشتراك مع المحكمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية واللغات المحلية. ووفقاً لإحصاءات وسائل الإعلام المحلية، يُقدَّر الجمهور الذي تم بلوغه بنحو 39 مليون في جمهورية أفريقيا الوسطى، و161 مليون نسمة في كوت ديفوار، و3.9 مليون نسمة في مالي، و244 مليون نسمة في أوغندا.</p>	<p>380 ساعة من البث الإذاعي واستفادة نحو 400 450 000 شخص منها</p>	
<p>المكاتب القطرية في كينشاسا وبونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ وكمبالا (أوغندا)؛ وبانغي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وأبيدجان (كوت ديفوار)؛ وباماكو (مالي)؛ وتبليسي (جورجيا). ويعزز مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة في نيويورك التعاون بين المحكمة ومنظمة الأمم المتحدة، ويمثل المحكمة في مختلف الاجتماعات، كما يساعد في تنظيم المناسبات ذات الصلة بزيارات كبار المسؤولين بالمحكمة.</p>	<p>7 مكاتب قطرية ومكتب اتصال واحد</p>	
<p>بحق: السيد سيلفستر موداكومور<sup>(7)</sup>، والسيد جوزيف كوني، والسيد فينسنت أوتي، والسيد أحمد محمد هارون، والسيد عمر حسن أحمد البشير، والسيد عبد الرحيم محمد حسين، والسيد عبد الله باندا أباكير نورين، والسيد والتر أوسايري باراسا، والسيد فيليب كيكوش بيت، والسيد سيف الإسلام القذافي، والسيد التهامي محمد خالد، والسيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي.</p>	<p>طلبات القبض والتسليم غير المنقذة بحق 12 فرداً</p>	
<p></p>	<p>123 دولة طرف</p>	<p>فيما يتعلق بالدول</p>
<p>أرسل قلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 664 طلباً أولياً للتعاون القضائي (بما في ذلك 49 طلباً من قسم الضحايا والشهود)، و257 طلباً من مكتب المدعية العامة (بالإضافة إلى 130 إشعاراً).</p>	<p>إرسال 664 طلباً للتعاون</p>	

(7) مكتب المدعي العام بصدد التحقق من الوفيات المبلغ عنها لسيلفستر موداكومورا (في 2019)؛ والتهامي محمد خالد (في عام 2021)؛ ومحمود مصطفى بوسايف الورفلي (2021).

<p>في أيلول/سبتمبر 2021، أبرم قلم المحكمة اتفاقية نقل جديدة مما يرفع العدد الإجمالي لاتفاقيات إعادة التوطين إلى 25 اتفاقية.</p>	<p>اتفاقية تعاون جديدة واحدة</p>	
<p>شملت الزيارات لمقر المحكمة نائب رئيس كولومبيا، ونائب رئيس السلفادور، ووزراء من دول مختلفة مثل؛ رومانيا، سلوفينيا، دولة فلسطين وبلجيكا، عمدة لاهاي وكذلك المدعين العامين للدولة، وممثلون من المنظمات الدولية الأخرى والممثلون الخاصون للاتحاد الأوروبي.</p>	<p>تلقي 120 زيارة رفيعة المستوى في مقر المحكمة</p>	
<p>للدورة الخامسة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، قدمت المحكمة بالفترة المشمولة بالتقرير 28 وثيقة. وللدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، قدمت المحكمة 32 وثيقة. وقدمت المحكمة 39 وثيقة إلى جمعية الدول الأطراف. وبالنسبة للجنة المراجعة الثالثة عشرة، قدمت المحكمة 5 وثائق. وللجنة المراجعة الرابعة عشرة، قدمت المحكمة 10 وثائق.</p>	<p>تقديم 39 وثيقة إلى جمعية الدول الأطراف، و60 وثيقة إلى لجنة الميزانية والمالية، و15 وثيقة إلى لجنة المراجعة</p>	